

المائدة المستديرة الثالثة: البيئة السياسية للتجارة الزراعية

ما هي أسباب أهمية هذا الموضوع؟

- لا تضع الاتفاقات التجارية القواعد الخاصة بالتجارة في ما بين الجهات الموقعة فحسب، ولكنها تشكل أيضاً معالم سياساتها الزراعية الوطنية. وهي تقوم بدور كبير في تحقيق أهداف الأمن الغذائي الوطنية ويمكن أن تؤثر في أنماط إنتاج الأغذية واستهلاكها، وبالتالي توافر الأغذية وأسعارها في بلد من البلدان.
- ورغم أن وتيرة التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كانت بطيئة، فإن أعضاء منظمة التجارة العالمية ظلوا نشطين في التفاوض بشأن اتفاقات تجارية إقليمية. وفي الوقت الراهن، أدت التطورات الحاصلة في الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة إلى إثارة نقاشات بشأن المنافع المحتملة الناتجة عن النهج المتعددة الأطراف والإقليمية والمحددة الأطراف في الاتفاقات التجارية.
- وينصب تركيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على دور التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الحد من التفاوت بين البلدان.

الخلفية والتوقعات

كان الاتفاق المتعلق بالزراعة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية أول محاولة لبلورة مجموعة شاملة من الضوابط في مجال التجارة في المنتجات الزراعية، مما جعل منظمة التجارة العالمية المنتدى الرئيسي للتفاوض بشأن السياسات التجارية المتعلقة بقطاع الزراعة. لكن تقدم المفاوضات بخطى بطيئة، منذ انطلاق جولة الدوحة في عام 2001، يعيق المحاولات الهادفة إلى زيادة تحرير التجارة.

ورغم إقرار واسع النطاق بالأهمية المحورية للزراعة في المفاوضات، فإن الاختلافات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية أدت إلى تقويض توافق الآراء. وخلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، تم التوصل إلى حل وسط مؤقت بشأن التدابير ذات الصلة بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي. ورغم ذلك، يظل السؤال قائماً نظراً إلى أن النقاشات اللاحقة لم تفلح في تقديم حل دائم.

وفي صلب المشكلة، تكمن الحجة القائلة إن الاتفاق الحالي لمنظمة التجارة العالمية لا يزود البلدان النامية بميز كاف في مجال السياسات لمعالجة الأمن الغذائي، في حين يستمر أعضاء البلدان المتقدمة في استخدام سياسات مشوهة للمبادلات التجارية مع قيود قليلة جداً.

وقد حقق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في نيروبي في ديسمبر/كانون الأول 2015 تقدماً ملحوظاً. فالاتفاق القاضي بإلغاء إعانات التصدير يوضع حداً لوسيلة تعتبر، رغم استخدامها المحدود في السنوات الأخيرة، أحد التدابير الأكثر تشويهاً للمبادلات التجارية.

وإلى جانب نظام مفاوضات منظمة التجارة العالمية، تكاثرت خلال العقد الماضي اتفاقات تجارية إقليمية. وفي غياب تقدم كبير على الجبهة المتعددة الأطراف، كانت الاتفاقات التجارية الإقليمية بمثابة شكل من أشكال التعاون في ما بين الدول، وكذلك حاضنات وحقول تجارب لقواعد تجارية جديدة.

ونظراً إلى تزايد عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية من أقل من 20 اتفاقاً في عام 1990 إلى أكثر من 260 اتفاقاً قيد التنفيذ حالياً، تزايدت بصورة ملحوظة نسبة المبادلات التجارية العالمية التي تتم من خلال اتفاقات ثنائية وإقليمية. ومع مرور الوقت، تطورت هذه الاتفاقات، ويات العديد منها الآن يتضمن ضوابط ذات نطاق أوسع وطابع أعمق، وأكثر تطوراً بكثير من النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يوجد تحت إطار منظمة التجارة العالمية.

وفي الوقت ذاته، تستمر الاتفاقات "الإقليمية الضخمة" في إقامة شراكات تكامل عميق بين البلدان أو الأقاليم التي تمثل نصيب الأسد في التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى سبيل المثال، هناك شراكة المحيط الهادئ التي تنطوي على البلدان الاثني عشر المطلة على المحيط الهادئ، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي التي هي الآن محط التفاوض بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تضم رابطة أمم جنوب شرق آسيا جنباً إلى جنب مع شركاء إقليميين آخرين.

ويقدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن معدل النمو السنوي للتجارة في المنتجات الزراعية التي تتم في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، بلغ، خلال الفترة 2007-2012، أكثر من ضعف معدل ما يتم خارج هذه الاتفاقات التجارية الإقليمية، ويشير إلى أن هيكل التجارة الدولية يتغير. ويخلص إلى أن من شأن الاتفاقات "الإقليمية الضخمة" أن تؤدي إلى زيادة هذه الحصص أكثر فأكثر.

وتشير هذه النهج المختلفة في ما يتعلق بالاتفاقات التجارية تساؤلات حول مواطن القوة النسبية التي تتمتع بها الاتفاقات المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية. ويرى البعض أن الاتفاقات غير المتعددة الأطراف يمكن أن تنتهك مبادئ العالمية والشمول والشفافية. في حين يرى البعض الآخر أنها يمكن أن تدعم النظام التجاري الدولي.

وتقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالتجارة الدولية باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، وتعطي الأولوية للمعونة من أجل التجارة والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. ويشكل تعزيز صادرات البلدان النامية أولوية إضافية مع إيلاء اهتمام خاص إلى وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة بالنسبة إلى المنتجات الزراعية للبلدان الأقل نمواً، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال ضمان شفافية وبساطة قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على واردات البلدان الأقل نمواً.

أسئلة توجيهية لوضع السياسات

- هل هناك حاجة إلى حيز أكبر في مجال السياسات في قواعد منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى البلدان النامية من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؟ أي نوع من حيز السياسات تمس الحاجة إليه؟
- ما هو دور النظام التجاري المتعدد الأطراف في ضمان التدفق الفعال لإمدادات الأغذية عبر البلدان؟ ما هي القيود التي ينطوي عليها؟
- ما هي المخاطر والمنافع المحتملة الناجمة عن تكاثر الاتفاقات التجارية الإقليمية بالنسبة إلى البلدان المشاركة وغير المشاركة على السواء؟
- ما هي الفرص التجارية المتاحة للتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية؟